خطة تنفيذ برنامج التخصيص حتى عام 2020

- في أبريل 2018، أجاز مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة تنفيذ برنامج التخصيص، والتي تهدف إلى تخصيص خمس أصول حكومية بحلول عام 2020، يتوقع أن تحقق منها الحكومة إيرادات إجمالية تصل إلى 35-40 مليار ريال.

- علاوة على ذلك، تم تحديد أكثر من 100 مبادرة تخصيص سيتم دراستها بحلول عام 2020 في الكثير من القطاعات، شملت: الصحة، والمياه، والنقل، والتعليم، والبلديات، والطاقة، والرياضة، والعمل والتنمية الاجتماعية، والاتصالات.

- اعتمدت خطة التنفيذ مستوى عال من الحوكمة والإطار التشريعي، لكن هناك تحديين رئيسيين يمكن لبرنامج التخصيص معالجتهما في المدى المتوسط: تأثير التخصيص على مستوى الخدمات وتأثيره على التوظيف.

- في المملكة، ظلت برامج التخصيص على الدوام جزءً من الخطط الاقتصادية الرامية إلى توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد. لكن، حجم القطاع العام بقي كبيراً منذ زمن طويل.

- أصبح برنامج التخصيص أحد أهم الظواهر الاقتصادية الرئيسية في التاريخ الاقتصادي الحديث. فمنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، قامت أكثر من 100 دولة بتخصيص عشرات الآلاف من الشركات حول العالم.

- تشير التجارب الدولية إلى أن عمليات التخصيص تؤدي بالفعل إلى نتائج إيجابية وتقود إلى تحسينات في أداء الاقتصاد الكلي، لكنها لا تؤدي بصورة تلقائية إلى مكاسب اقتصادية.

شكل 1: برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
falturki@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
اقتصادي
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 11 يونيو 2018، الساعة 11:00 بتوقيت الرياض

فكرة عامة

أصبح التخصيص أحد الظواهر الاقتصادية المهمة في التاريخ الاقتصادي الحديث.

أصبح التخصيص، وهو تحويل مؤسسات تملكها و تديرها الدولة إلى مؤسسات يملكها ويديرها القطاع الخاص، أحد الظواهر الاقتصادية المهمة في التاريخ الاقتصادي الحديث، وهو يختلف بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر. وهناك أسباب عديدة تشكل دافعاً لعملية التخصيص، حيث يركز الداعمون لها بشكل خاص على زيادة الكفاءة وتحسين الحوافز.

تشير التجارب إلى أنه في حال تنفيذ التخصيص بصورة سليمة، فسيحقق فوائد كبيرة للاقتصاد.

وتشير التجارب إلى أنه في حال تنفيذ التخصيص بصورة سليمة، فسيحقق فوائد كبيرة للاقتصاد، من حيث النمو الاقتصادي، وزيادة التوظيف، وتحسين الموازنة المالية للحكومة. فبالإضافة إلى الفوائد المالية، يمكن أن يقود التخصيص إلى فوائد اقتصادية، مثل تعزيز المنافسة السوقية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير أسواق رأس المال. كذلك، يؤدي التخصيص إلى فوائد اجتماعية، مثل تعزيز الخدمات العامة، وإشراك المواطنين في امتلاك الاقتصاد من خلال توزيع الأسهم.

لكن، التجارب الدولية تشير كذلك إلى أن عمليات التخصيص لم تؤدي جميعها إلى الازدهار، كما يتضح من العديد من الأمثلة. ومن أهم العوامل المسببة لعدم نجاح التخصيص انعدام الإرادة السياسية، وضعف الإطار المؤسسي. رغم التوجه الكبير للتخصيص بين الاقتصادات الناشئة، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تحذو حذوها حتى الآن، مما أدى إلى نسبة عالية من امتلاك الدولة للخدمات في اقتصاداتها (شكل 2 وشكل 3).

برنامج التخصيص في المملكة

في المملكة، كانت برامج التخصيص على الدوام جزءاً من الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

في المملكة، كانت برامج التخصيص على الدوام جزءاً من الخطط الاقتصادية، بهدف توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد. تاريخياً، كان حجم القطاع العام كبيراً في المملكة ودول الخليج الأخرى، حيث كانت الحكومات دوماً هي التي تتولى قيادة تطوير الدولة ومشاريع البنيات التحتية الكبيرة.

في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وفي أعقاب فترة شهدت بقاء أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة، سعت حكومة المملكة ودول الخليج الأخرى إلى تنويع اقتصاداتها، من خلال خطط إصلاحية، لزيادة مساهمة القطاع الخاص والمساعدة في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط. في عام 1997م، صادق مجلس الوزراء السعودي على استراتيجية التخصيص، وبدأت الحكومة العمل على تنفيذ برنامج للتخصيص، وتم وضع برنامج لعمليات تخصيص في حوالي 20 قطاعاً.

شكل 2: ملكية الحكومة في السوق المالية السعودية

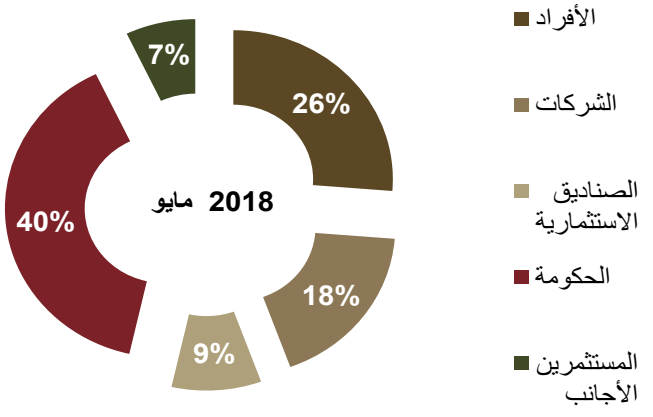

شكل 3: توزيع حصص الناتج المحلي الإجمالي السعودي عام 2017

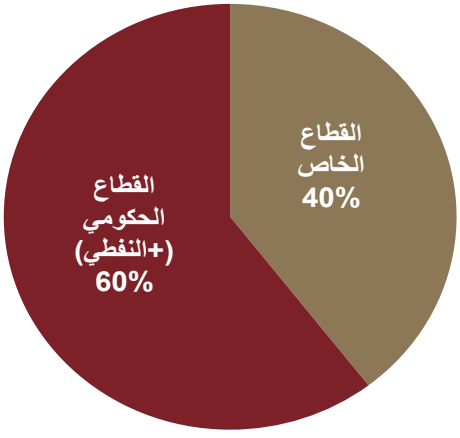

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء العديد من الإصلاحات في ذلك الوقت، بهدف ترقية وتعزيز الإطار المؤسساتي والتنظيمي، كتأسيس الهيئة العامة للاستثمار، لتسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووضع قانون جديد للسوق المالية وإنشاء هيئة السوق المالية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

لكن، برنامج التخصيص في المملكة كان يقتصر على مشاريع محدودة في ذلك الوقت.

لكن، برنامج التخصيص في المملكة كان يقتصر على مشاريع محدودة في ذلك الوقت، وكان يستهدف عدداً من المؤسسات، مما أدى إلى جعل المملكة تتأخر عن الدول الأخرى في المنطقة (جدول 1). ورغم الإصلاحات التي جرت في ذلك الوقت، لم تكن هناك قوانين تخصيص مميزة، وكان الإشراف يتم بواسطة عدد من اللجان بدلاً عن هيئات متخصصة، وهي لجان تفتقر إلى جداول زمنية واضحة. ولكن، العديد من أوجه القصور تلك، تمت معالجتها الآن ببرنامج التخصيص الجديد.

برنامج التخصيص (خطة التنفيذ حتى عام 2020)

في 24 أبريل 2018، أجاز مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة تنفيذ برنامج التخصيص.

في 24 أبريل 2018، أجاز مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خطة تنفيذ برنامج التخصيص، والتي تهدف إلى تخصيص خمس أصول حكومية بحلول عام 2020، يتوقع أن تحقق منها الحكومة إيرادات إجمالية تصل إلى 35-40 مليار ريال.

تعرّف الخطة التخصيص بأنه تحويل ملكية أصول أو خدمات بعينها من الحكومة إلى القطاع الخاص. ويمكن أن تتم عملية تحويل الملكية بعدة صيغ، كبيع الأصول كلياً أو جزئياً، أو طرح الأصول للاكتتاب العام، أو شراء إدارة المؤسسة لجميع أصولها، أو إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، أو إعطاء حق الامتياز أو الاستعانة بمصادر خارجية.

حددت الخطة عدداً من المشاريع باعتبارها **"خارج النطاق"**، تشمل تلك المشاريع التعامل مع الأصول التي يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة، باعتبارها مغطاة بواسطة برنامج صندوق الاستثمارات العامة، وكذلك التعامل مع أصول العقارات السكنية من خلال المطورين العقاريين، حيث تعتبر جزءاً من برنامج الإسكان.

أنشأت المملكة المركز الوطني للتخصيص لإعداد أطر العمل التي تمكّن من تنفيذ وإدارة عملية التخصيص.

ولضبط عملية التخصيص، أنشأت المملكة المركز الوطني للتخصيص إضافة إلى لجان إشرافية. ويتلخص دور المركز الوطني للتخصيص في إعداد أطر العمل التي تمكّن من تنفيذ وإدارة عملية التخصيص، بينما تقوم اللجان الإشرافية بتوفير الإطار الفني والمالي والقانوني للتخصيص.

جدول 1: مشاريع التخصيص السابقة في المملكة، من خلال الاكتتاب العام

السنة	الشركة	القطاع	الأسهم المباعة
1984	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	الصناعة	%30
2003	شركة الاتصالات السعودية	الاتصالات	%30
2004	شركة التأمين التعاوني	الخدمات المالية	%70
2005	بنك البلاد	الخدمات المالية	%50
2007	شركة كيان السعودية	النفط والغاز	%45
2008	شركة الخطوط السعودية للتموين	النقل	%49
2008	بنك الإنماء	الخدمات المالية	%70
2008	شركة التعدين العربية السعودية (معادن)	التعدين	%50
2008	شركة بترورابغ	النفط والغاز	%25
2012	شركة الخطوط السعودية للتموين	النقل	%30
2014	البنك الأهلي التجاري	الخدمات المالية	%25
2015	الشركة السعودية للخدمات الأرضية	النقل	%40

هيكل حوكمة التخصيص

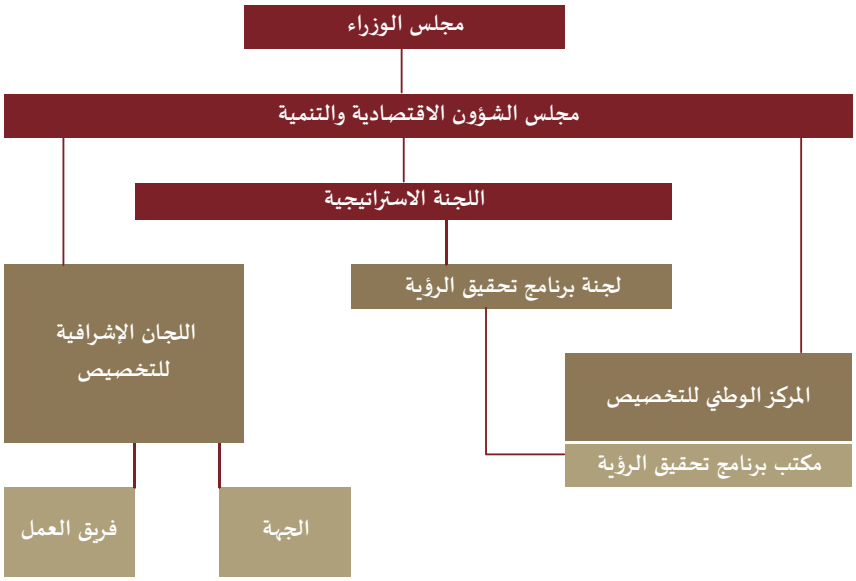

نظام الحوكمة الفعال والتطبيق الدقيق، سيعززان الفوائد التي يحققها التخصيص للاقتصاد المحلي.

نعتقد أن هذا الهيكل المفصل للحوكمة يعتبر عنصراً داعماً، وسيساعد على مراقبة عملية التخصيص، ويمنع تضارب المصالح. ومما لاشك فيه، إن نظام الحوكمة الفعال والتطبيق الدقيق سيعززان الفوائد التي يحققها التخصيص للاقتصاد المحلي.

أي مشروع للتخصيص يتم رفعه إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه، قبل البدء في تنفيذه.

الخطوات الرئيسية في عملية التخصيص

1. كل لجنة إشرافية ستكون مسؤولة عن دراسة مشروع التخصيص واقتراح نموذج للتخصيص.
2. على اللجنة الإشرافية تقديم اقتراح لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للمصادقة عليه.
3. يقوم مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بدراسة الاقتراح، حيث تركز اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على النتائج الاستراتيجية، بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية لكل اقتراح.
4. وأخيراً، يتم رفع الاقتراح إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه، ومن ثم إصدار الإجراءات القانونية اللازمة لتسهيل بدء العمل لدى اللجان الإشرافية، وانطلاق الإجراءات التنظيمية ذات الصلة.

الأهداف المباشرة للتخصيص ترتبط في الغالب برؤية 2030.

الأهداف المباشرة للتخصيص

- تخصيص خدمات حكومية محددة
- إتاحة الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص

الأهداف غير المباشرة للتخصيص

- تحسين القيمة المحصلة من الخدمات الصحية
- تسهيل الحصول على الخدمات الصحية
- تطوير سوق مالية متقدمة
- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة في المدن السعودية
- إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- تنويع الإيرادات الحكومية
- زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد
- تصميم هيكل حكومي أكثر مرونة وفعالية
- تعظيم الإيرادات من الأصول الحكومية المملوكة للدولة
- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين
- تحسين أداء الجهات الحكومية

تتضمن الأهداف غير المباشرة للتخصيص، زيادة الإيرادات المالية للحكومة وتعزيز الخدمات العامة.

أهداف التخصيص

الأهداف المباشرة تدعم مستهدفات رؤية 2030، بينما تسعى **الأهداف غير المباشرة** إلى توضيح الغرض الرئيسي وراء برنامج التخصيص في المملكة.

جدول 2: الأهداف المنتظر تحقيقها حتى عام 2020

الهدف	مليار ريال	ملاحظات
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	14-13	هذا الرقم تم تقديره باعتباره يشكل 0,4 بالمائة من الناتج المحلي الإسمي بحلول عام 2020
إجمالي عائدات الحكومة من بيع الأصول	40-35	هذا المبلغ يشكل 5 بالمائة من المبلغ المستهدف المعلن سابقاً والمقدر بنحو 750 مليار ريال (200 مليار دولار) بحلول عام 2030
صافي وفورت الحكومة من التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص	33-25	الخطة تميّز بصورة واضحة بين البيع المباشر للأصول والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يوفر مستوى أفضل من المراقبة ونوع أقوى من الحوكمة، وذلك من خلال اتباع أفضل الممارسات العالمية (جدول 4)
صافي وفورات الحكومة من بيع الأصول	1,2-1	
استحداث وظائف جديدة في القطاع الخاص	12-10 ألف وظيفة	هذا الرقم ربما يعكس إجمالي عدد وظائف القطاع العام التي تخطط الحكومة لتحويلها من خلال عملية التخصيص.

عائدات الحكومة من بيع الأصول في عام 2020 ستشكل 5 بالمائة من إجمالي المبلغ المستهدف بحلول عام 2030.

نلاحظ أن الخطة تميّز بصورة واضحة بين البيع المباشر للأصول والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يوفر مستوى أفضل من المراقبة ونوع أقوى من الحوكمة.

مؤشرات وأهداف برنامج تحقيق رؤية 2030

تدرج الخطة ثلاث مجموعات من المؤشرات يجب تحقيقها بحلول عام 2020: مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات البرنامج، ومؤشرات المبادرات المحورية.

جدول 3: مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات البرنامج

مؤشرات الاقتصاد الكلي	الهدف
1. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	13,8 مليار ريال
2. الإيرادات الحكومية غير النفطية	40-35 مليار ريال
3. الاستثمارات غير الحكومية	70 مليار ريال
4. التأثير على ميزان المدفوعات	40 مليار ريال
5. استحداث وظائف جديدة في القطاع الخاص	12-10 ألف وظيفة
6. المساهمة في المكوّن المحلي	8,3 مليار ريال
7. التأثير على معدل التضخم	+0,42 بالمائة

مؤشرات البرنامج	الهدف
1. عدد الأصول التي تم تخصيصها	5
2. الإيرادات الحكومية غير النفطية	40-35 مليار ريال
3. عدد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	14
4. قيمة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص	28-24 مليار ريال
5. صافي وفورات الحكومة من التخصيص/ الشراكة بين القطاعين العام والخاص	33-25 مليار ريال

تدرج الخطة ثلاث مجموعات من المؤشرات يجب تحقيقها بحلول عام 2020: مؤشرات الاقتصاد الكلي، ومؤشرات البرنامج، ومؤشرات المبادرات المحورية.

ارتفاع أسعار الخدمات بعد تخصيصها، يقتضي التركيز على تقييم مستوى تلك الخدمات بعد التخصيص.

من بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، تمت الإشارة في هذا الجزء إلى مؤشر **التأثير على معدل التضخم** باعتباره من المؤشرات التي ستتم مراقبتها، مما يوضح أن البرنامج يدرك أن التخصيص سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات عند تحويلها إلى القطاع الخاص. ولذلك، نعتقد أن التركيز على تقييم مستوى تلك الخدمات بعد التخصيص سيدعم مراقبة وتقييم نجاح العملية.

تستهدف الخطة 23 مبادرة تخصيص تعتبرها ذات تأثير كبير، منها 5 مبادرات ستتم عن طريق بيع الأصول.

مشاريع التخصيص **الخمس** الرئيسية بحلول عام 2020 هي كما يلي:

1. تخصيص جزء من المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، محطة رأس الخير، بنسبة 100 بالمائة.
2. تخصيص أربعة من مطاحن الدقيق.
3. تخصيص الأندية الرياضية السعودية.
4. تخصيص خدمات البريد السعودي (و/أو عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص).
5. تخصيص عدد من مشاريع النقل (و/أو عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص).

تميّز الخطة بين عملية التخصيص وعملية التحويل إلى شركة.

بالإضافة إلى ذلك، تميّز الخطة بين **التخصيص والتحويل إلى شركة**، حيث أن هناك عدد من المبادرات لن يتم تخصيصها بالكامل، ولكن بدلاً عن ذلك سيتم تحويلها إلى شركة. تشمل هذه المبادرات تحويل تلك الأصول إلى شركات حكومية أو غير ربحية. لذلك، استثنت الخطة تلك المبادرات من مؤشر "عدد الأصول التي تم تخصيصها".

1. الموانئ.
2. مستشفى الملك فيصل ومركز الأبحاث.
3. عدد من مشاريع النقل.

المبادرات المحورية هي تلك المبادرات التي يبدو أنها تحظى بأعلى مستوى من الأولوية في برنامج تحقيق الرؤية، وتشمل تحويل **الموانئ إلى شركات**، وتخصيص القطاع الإنتاجي في **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، وتطوير "كشّاف الفرص"، وهو وحدة تابعة للمركز الوطني للتخصيص مهمتها اكتشاف ودراسة فرص التخصيص الجديدة في الاقتصاد المحلي.

تقترح الخطة عدداً من المؤشرات الإضافية، ليتم وضعها في الاعتبار في مرحلة لاحقة.

بالإضافة إلى ذلك، أيضاً تقترح الخطة مؤشرات إضافية، ليتم وضعها في الاعتبار:
1. النسبة المئوية للخدمات التي تم تخصيصها في كل قطاع (تخصيص أو شراكة بين القطاعين العام والخاص).

جدول 4: الاختلافات الرئيسية بين ثلاثة أنواع من مشاريع التخصيص: الاكتتاب العام، بيع الأصول، الشراكة بين القطاعين العام والخاص

	الاكتتاب العام	بيع الأصول (كامل أو جزئي)	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
الإيجابيات	• توضع شركات المساهمة تحت المراقبة من قِبل المستثمرين والجهات الرقابية المسؤولة عن السوق على حدّ سواء. • الشركات المخصخصة يتعين عليها الالتزام بالمتطلبات الصارمة، مثل حوكمة الشركات والشفافية • الاكتتاب العام يتيح فرصاً متساوية لكل من الأفراد والمستثمرين المؤسساتيين للمشاركة • زيادة عدد شركات المساهمة سيساعد على تعميق أسواق رأس المال المحلية • تحقيق عائدات أكبر للحكومة مقارنة ببيع الأصول	• يجذب الخبرة من المستثمرين الاستراتيجيين، مثل الشركات الكبيرة التي تعمل في سوق دولية ضخمة	• يمكن مشاركة المخاطر بين القطاعين العام والخاص
السلبيات	• الاكتتاب العام لا يضمن جلب الخبرة المطلوبة من المستثمرين الاستراتيجيين إلى القطاعات المستهدفة	• ليس هناك التزام صارم بأنظمة السوق المالية والشفافية، كما هو الحال في الاكتتاب العام	• الشراكة بين القطاعين العام والخاص ربما تنطوي على تعقيدات

2. نجاح مشاريع التخصيص، من خلال ثلاثة معايير رئيسية:
   - **عدد العطاءات** التي يقدمها القطاع الخاص.
   - **قيمة العطاء**، مقارنة بتقييم الأصل.
   - **مستوى الخدمة** التي تقدمها الجهة المراد تخصيصها.

معظم المؤشرات المقترحة تتصل بنوعية الخدمات المقدمة بعد التخصيص، لذا نعتقد أن هذا المؤشر يجب أن يحظى بأولوية كبيرة.

الوضع الحالي

في هذا الجزء، تبرز الخطة حقيقتين رئيسيتين عن الاقتصاد السعودي:

1. ظلت الحكومة هي المقدم الرئيسي للخدمات.
2. مشاريع التخصيص السابقة اقتصرت على عدد من القطاعات تتميز بمستوى مرتفع من الخبرة.

تحلل الخطة الدور الحالي للحكومة السعودية، باعتبارها مقدّم الخدمة الرئيسي.

ترى الخطة أن دور الحكومة السعودية، كمقدّم خدمة رئيسي، أدى إلى عدد من النتائج:

1. انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (43 بالمائة للمملكة عام 2016، مقارنة بنسبة 58 بالمائة لدى أفضل خمس اقتصادات في الاتحاد الأوروبي).
2. تقليل جودة الخدمات وارتفاع تكلفتها.
3. صعوبة حساب التكلفة.
4. تحويل الحكومة عن واجبها الرئيسي كجهة تشريعية ورقابية إلى مقدّم خدمة، مما يؤدي إلى تضارب المصالح.

نعتقد أن هناك فرصة جيدة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يمكن أن تنشأ في قطاع الخدمات، حيث تتاح للحكومة فرصة تقليل دورها كمقدّم خدمة رئيسي. على سبيل المثال، هناك امكانية كبيرة لتحسين الخدمات الصحية في المملكة، عن طريق اختيار الأصول الصحيحة من خلال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المخطط لها، مما يرفع دور القطاع الخاص، وفي نفس الوقت يتقاسم المخاطر مع القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، نحن نتفق مع الرأي القائل بأن تقديم معظم الخدمات عن طريق الحكومة فقط ربما يزيد من تضارب المصالح.

نعتقد أن هناك فرصة جيدة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يمكن أن تنشأ في قطاع الخدمات في المستقبل.

التحديات الرئيسية التي تواجه التخصيص

تشير الخطة إلى عدد من التحديات:

- قلة الخبرة في برامج التخصيص في نطاق القطاعات المستهدفة، سيؤدي إلى بعض المقاومة من العاملين والجمهور.
- نقص الشركات المحلية ذات التجربة والقادرة على تقديم الخدمات المخصخصة، مما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى المنافسة في القطاع الخاص ويقلل الفوائد المرجوة.
- عدم كفاية الأطر التشريعية، مثل قانون الإفلاس وقوانين المنافسة. فبمجرد الانتهاء من صياغة إطار تشريعي محكم، فإن ذلك سيجعل عملية التخصيص ممكنة، ويعزز مبدأ الحوكمة، ويؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- عدم وجود قاعدة تنظيمية مصممة حسب كل قطاع مستهدف، حيث أن تلك القطاعات كانت تنظم وتراقب وتدار من قِبل الحكومة في آن واحد.

تشير الخطة إلى أربعة تحديات رئيسية تواجه البرنامج، تشمل قلة الخبرة، وعدم كفاية الأطر التنظيمية المناسبة.

المخاطر

أشارت الخطة إلى مخاطرتين رئيسيتين: محدودية السيولة في النظام المالي، والتغييرات في أوضاع السوق. هذه المخاطر يجب الحد من تأثيرها من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي والأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تم تناول المخاطر بشكل أكثر تفصيلاً في "دليل مشاريع التخصيص" الصادر حديثاً من المركز الوطني للتخصيص.

جدول 5: مبادرات برنامج التخصيص حتى عام 2020

القطاع	المبادرة
جميع القطاعات	إعداد الأطر التشريعية العامة للتخصيص إعداد الاطر التشريعية التي تحكم القطاعات المستهدفة بعملية التخصيص إعداد الآلية الهيكلية لـ "كشاف الفرص" تنشيط اللجان الإشرافية وفرق التنفيذ العاملة في برنامج التخصيص تحديد استراتيجيات ومؤشرات وآليات تحفيز برنامج التخصيص تمكين المركز الوطني للتخصيص إنشاء "مركز الابتكار للتخصيص"
قطاع الصحة	تحويل مستشفى الملك فيصل ومركز الأبحاث إلى مؤسسة غير ربحية تحديث وتوسيع الرعاية الصحية الأولية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص إنشاء مدن طبية وإدارة المستشفيات من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص توفير رعاية موسعة (إعادة تأهيل ورعاية طويلة الأمد) من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحديث وتوسيع الطب الإشعاعي من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحديث وتوسيع المختبرات من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
قطاع النقل	تحويل الموانئ إلى شركات 4 مبادرات لتعزيز نظام النقل إنشاء مركز طبي جديد للخطوط الجوية السعودية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص
قطاع التعليم	جذب استثمارات خاصة لتمويل تشييد المدارس تشغيل المدارس الحكومية بموجب مبادرة "المدارس المستقلة" (نص مظلل 1)
قطاع البيئة والمياه والزراعة	تخصيص قطاع الإنتاج في المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة تخصيص أربعة مطاحن للدقيق
قطاع الخدمات البلدية	تخصيص مواقف السيارات من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص عقد صفقات شراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن الأراضي الخالية المملوكة لوزارة الشؤون البلدية
قطاع الطاقة والصناعة والمعادن	إنتاج الطاقة من الموارد المتجددة من خلال برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص
قطاع العمل والشؤون الاجتماعية	تخصيص خدمات أكثر من 35 من مراكز إعادة التأهيل
قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات	تخصيص خدمات البريد السعودي، أو تشغيله عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص
قطاع الرياضة	تخصيص الأندية الرياضية السعودية
أخرى	إعداد نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء محطة لمعالجة النفايات

التحديات والفرص

اعتمدت خطة التنفيذ مستوى عال من الحوكمة والإطار التنظيمي.

كما أوجزنا أعلاه، اعتمدت خطة التنفيذ مستوى عال من الحوكمة والإطار التنظيمي، لكن هناك تحديين رئيسيين يمكن لبرنامج التخصيص معالجتهما في المدى المتوسط: تأثير التخصيص على مستوى الخدمات وتأثيره على التوظيف.

التأثير على مستوى الخدمات: *بما أن التخصيص يستهدف غالباً المساعدة في تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية في آن واحد، فمن الضروري مراقبة مستوى الخدمات التي ستوفرها الشركات بعد التخصيص بعناية فائقة.*

تحت مؤشر "نجاح عمليات التخصيص"، تدرج الخطة مؤشرين إضافيين يجب وضعهما في الاعتبار، أحدهما هو "تعزيز مستوى الخدمة المقدمة إلى المستفيدين".

أصبحت الخدمات تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، لكن في المملكة لا تزال مستويات الجذب متأخرة.

بالإضافة إلى الإيرادات المالية، أحد الأهداف الرئيسية لعملية التخصيص هو تحقيق مزايا اجتماعية من خلال توفير مستويات معيشة مرتفعة للمواطنين في جميع مستويات الدخل. يلاحظ أن الخدمات أصبحت تجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم في السنوات الأخيرة (شكل 5)، لكن في المملكة لا تزال مستويات الجذب متأخرة، مما يشير إلى وجود فرصة جيدة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك فرصة لتحسين الفوائد المالية في نفس الوقت (شكل 6).

لذلك، فمن المفيد مراقبة كفاءة الخدمات بعناية شديدة بعد عملية التخصيص.

لذلك، فمن المفيد تضمين هذا المعيار في أحد المؤشرات الرئيسية لتقييم التخصيص، بهدف مراقبة كفاءة الخدمات وقياس تأثيراتها على المجتمع المحلي.

التأثير على التوظيف: *يعتمد نجاح التخصيص على العاملين في المؤسسة. لذا، فإن تخفيف تأثير عملية التخصيص على عمال القطاع العام سيعزز من عملية التخصيص.*

يستهدف البرنامج استحداث 10-12 ألف وظيفة بحلول عام 2020، من خلال المؤسسات التي تم تخصيصها. لكن، تشير أحدث بيانات العمالة إلى أن عدد الوظائف التي أُستحدثت للسعوديين في القطاع الخاص عام 2017 بلغ 12 ألف وظيفة، وكان متوسط الوظائف الجديدة بين عامي 2014 و2017 نحو 108 ألف وظيفة في العام (شكل 7). في الغالب تتسم المؤسسات المملوكة للدولة بالعمالة الوفيرة، خاصة في الدولة التي تعتمد على الموارد. في المملكة، يشكل موظفو الدولة أكثر من 60 بالمائة من إجمالي القوة العاملة السعودية. وعليه، نعتقد أن هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال الوظائف المحولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ويتوقع استحداث المزيد من الوظائف الجديدة على المدى المتوسط بين عامي 2022 و2030، للأسباب التالية:

ونعتقد أنه يمكن استحداث المزيد من الوظائف الجديدة في المدى المتوسط.

شكل 4: مؤشرات خدمات الرعاية الصحية في دول مجموعة العشرين (أحدث البيانات المتوفرة)

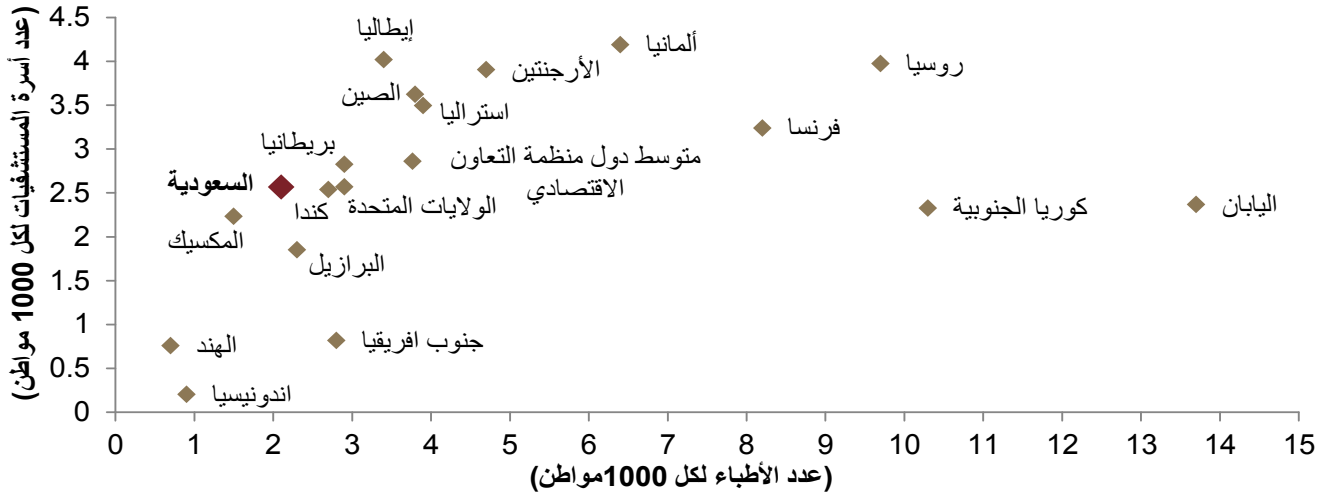

بعد خضوعها لإعادة هيكلة وتخطيط فعال، يُتوقع أن تحقق الشركات المخصخصة حديثاً، نمواً وأرباحاً في المدى المتوسط...

...مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تعيين مزيد من العمالة حتى تستطيع مواكبة المنافسة.

- بعد خضوعها لإعادة هيكلة وتخطيط فعال، يُتوقع أن تحقق الشركات المخصخصة حديثاً نمواً وأرباحاً في المدى المتوسط، مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تعيين مزيد من العمالة حتى تستطيع مواكبة المنافسة ومواجهة احتمالات ارتفاع الطلب على خدماتها، واستحداث وظائف جديدة، ومن ثم زيادة التوظيف في المدى البعيد. على مستوى الإقليم، أدت إعادة هيكلة الشركات بعد التخصيص في الأردن إلى استحداث 25 ألف وظيفة جديدة في القطاعات التي تمت خصخصتها في المدى المتوسط (نص مظلل 2).

- خلال عملية التخصيص، هناك احتمالات لإعادة توزيع العمالة، وربما تكون هناك حاجة لتدريب العمال على أدوارهم الجديدة التي تتطلب المزيد من المهارات. على سبيل المثال، أكدت الهيئة العامة للطيران المدني السعودية في السابق أنها لا تنوي تسريح العمالة بعد تنفيذ عملية تخصيص المطارات، وأن العاملين ربما يعاد توزيعهم وتوظيفهم في وظائف تقديم الخدمات في المكاتب الأمامية.

نعتقد أن التخصيص في قطاع الصحة، سيتيح عدداً كبيراً من الوظائف للسعوديين في المستقبل القريب.

- التأثير على برنامج السعودة، خاصة مع خطط السعودة الجديدة داخل القطاعات المستهدفة بالتخصيص. على سبيل المثال، يتوقع أن يؤدي التركيز على مشاريع التخصيص في قطاع الصحة إلى إتاحة فرص وظيفية كبيرة للمواطنين. وفقاً لوزارة الخدمة المدنية، يشغل الأجانب نحو 46 ألف وظيفة في القطاع الصحي في الحكومة، تشكل 30 بالمائة من إجمالي وظائف القطاع الصحي الحكومي. لذلك، سيتيح التخصيص في قطاع الصحة عدداً كبيراً من الوظائف للسعوديين بحلول عام 2020.

نص مظلل 1: المدارس المستقلة

أعلنت وزارة التعليم مؤخراً تحويل 25 مدرسة حكومية في خمس مناطق مختلفة من المملكة ليتم تشغيلها من قبل القطاع الخاص.

أعلنت **وزارة التعليم** مؤخراً تحويل 25 مدرسة حكومية في خمس مناطق مختلفة من المملكة ليتم تشغيلها من قبل القطاع الخاص، وذلك بعد أيام قليلة من مصادقة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على خطة تنفيذ برنامج التخصيص، حيث يندرج التعليم ضمن القطاعات الحكومية العشرة التي سيتم تخصيصها جزئياً. وتعتبر مبادرة "المدارس المستقلة" جزءً من برنامج التحول الوطني في وزارة التعليم، حيث ترمي الخطة إلى زيادة عدد هذا النوع من المدارس إلى 2000 مدرسة بحلول عام 2020، ويتوقع أن تشكل نحو 6 بالمائة في إجمالي المدارس الحكومية في المملكة. وحسب وسائل إعلام محلية، جرى مؤخراً توقيع اتفاقية بين شركة سعودية ومؤسسة تعليمية مقرها في الولايات المتحدة للنظر في تجربة عدد من المدارس العامة المستقلة في الولايات المتحدة وأوروبا.

المدارس العامة المستقلة هي نوع من المدارس المستقلة في الولايات المتحدة وبعض الأجزاء من أوروبا.

شكل 5: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى دول العالم ككل، حسب القطاع

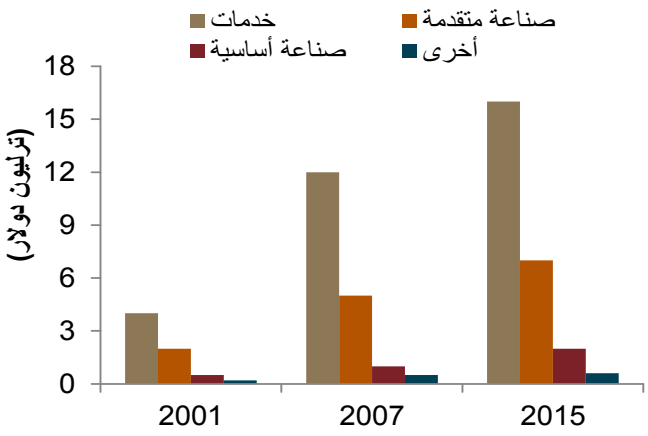

شكل 6: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى المملكة، حسب القطاعات، بين عامي 2003 و2015

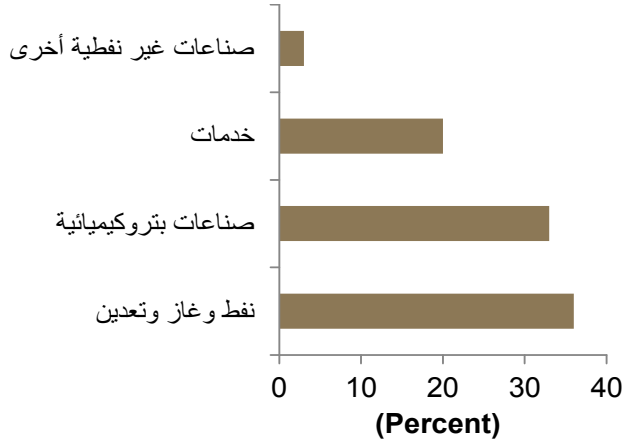

المدارس العامة المستقلة هي نوع من المدارس المستقلة في الولايات المتحدة وبعض الأجزاء من أوروبا، وتم تأسيس أول مدرسة من هذا النوع في الولايات المتحدة عام 1992.

يقدّر عدد هذا النوع من المدارس بنحو 6,900 مدرسة في الولايات المتحدة، بلغ عدد الطلاب المسجلين فيها 1,3 مليون طالب عام 2017. تم تأسيس أول مدرسة عامة مستقلة أمريكية في عام 1992 بهدف إصلاح النظام التعليمي الحكومي، ومُنحت المزيد من الاستقلالية وأوكلت إليها المزيد من المسؤولية فيما يتصل بنتائج طلابها. فيما يختص بالتمويل، تتلقى المدارس العامة المستقلة التمويل من الحكومة بناءً على عدد الطلاب المسجلين فيها.

ورغم أن الطلاب الذين يدرسون في المدارس ا لعامة المستقلة يشكلون فقط نسبة 6 بالمائة من الطلاب في المدارس الحكومية الأمريكية، وعددهم في ازدياد، لكن الدراسات تشير إلى تحقيق تحسن طفيف في الأداء.

في المملكة، هناك جانبين أساسيين لا بد من وضعهما في الاعتبار:

سيؤثر القرار الخاص بإنشاء المدارس المستقلة على جميع العاملين في التعليم الحكومي، والذي يشكلون نسبة 46 بالمائة من إجمالي العاملين في الحكومة.

1. **استراتيجية التوظيف**: أشارت وزارة التعليم إلى أن المدارس المستقلة لها مطلق الحرية في اختيار طاقمها التعليمي والإداري، لكنهم يبقون كجزء من القوة العاملة في القطاع العام، ويشكل العاملون في وزارة التعليم حالياً 46 بالمائة من إجمالي العاملين في الدولة المسجلين في كشوفات وزارة الخدمة المدنية*. وسيؤدي بقاء هؤلاء العاملين كجزء من موظفي القطاع العام إلى تعزيز الكفاءة والتنافسية وسط العاملين في المدارس الحكومية، مما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والمخرجات النهائية (شكل 8).

لذا، سيكون من المفيد جداً تسهيل عملية التحول، مما يزيد من دعم البرنامج وسط العاملين في قطاع التعليم.

2. **سرعة التغيير**: استغرقت المدارس العامة المستقلة في الولايات المتحدة 25 عاماً للوصول إلى نسبة الـ 6 بالمائة من إجمالي طلاب المدارس الحكومية الأمريكية. في المملكة، سيؤثر زيادة عدد المدارس المستقلة إلى 2000 مدرسة بحلول عام 2020، على 34 ألف شخص من العاملين في المدارس (معلمين وإداريين). لذا، سيكون من المفيد جداً تسهيل عملية التحول، مما يزيد من دعم البرنامج وسط العاملين في قطاع التعليم.

الاتجاهات العالمية

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، بدأت عمليات تأميم الشركات الخاصة، بهدف تعزيز التطور الاقتصادي.

في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، بدأت الحكومات في الدول النامية والعديد من الدول حديثة الاستقلال السعي نحو التطور الاقتصادي، وذلك من خلال تأميم الشركات الخاصة. في ذلك الوقت، كان السعي دائماً نحو ملكية الدولة لزيادة التطور والتنمية في المجالات التي يُعتقد أن القطاع الخاص يتجنبها بسبب ما تنطوي عليه من مخاطر.

شكل 7: صافي الوظائف الجديدة في القطاع الخاص

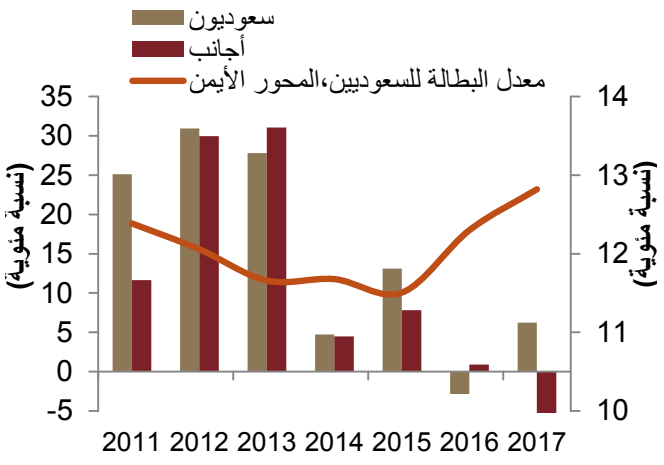

شكل 8: الأفراد العاملين في قطاع التعليم كنسبة مئوية من إجمالي القوة العاملة السعودية، عام 2017

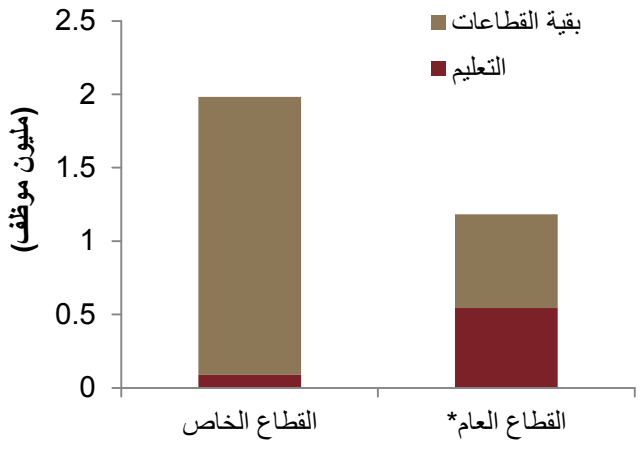

* بيانات القطاع العام مأخوذة من الهيئة العامة للإحصاء ومن وزارة الخدمة المدنية، وهي لا تشمل الأشخاص العاملين في القطاع العسكري والأمني.

منذ سبعينيات القرن الماضي، قامت أكثر من 100 دولة بتخصيص عشرات الآلاف من الشركات، أدى إلى جعل الحكومات تجمع مبالغ بلغت قيمتها الإجمالية 1,5 تريليون دولار (شكل 9). بدأت مشاريع التخصيص في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعتها المملكة المتحدة، حيث قامت الحكومة بتخصيص الشركات العاملة في مجال الفحم، والصلب، والسكك الحديدية، والاتصالات، والكهرباء، وحتى المياه. بعد ذلك، رأت العديد من الدول الفوائد المالية الكبيرة وقامت بتبني عملية التخصيص، حيث شكل إجمالي الإيرادات نسبة 10 بالمائة من ميزانية الحكومة في بعض السنوات.

منذ سبعينيات القرن الماضي، قامت أكثر من 100 دولة بتخصيص عشرات الآلاف من الشركات.

في الاتحاد الأوربي، زادت عمليات التخصيص بطريقة تدريجية في أوروبا الغربية بعد انتقال الفكرة إليها من المملكة المتحدة. خلال العشرين عاماً الماضية، لجأت الكثير من الدول التي كانت شيوعية سابقاً وتعتبر جزءً من الاتحاد السوفيتي إلى التخصيص كجزء من خطتها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. هذا التحول في مسار التخصيص من الدول المتقدمة إلى الدول النامية زاد من الأبحاث حول مزاياه وجدواه للاقتصادات الناشئة (شكل 10)، حيث صادفت العديد من الدول فشل (إلغاء أو تأجيل) محاولات التخصيص.

التحول في مسار التخصيص من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، زاد من الأبحاث حول مزاياه وجدواه للاقتصادات الناشئة.

نص مظلل 2: تجارب الدول

1. المكسيك، دولة ذات موارد كبيرة:

حظيت المكسيك بواحدة من أكبر برامج التخصيص في أمريكا اللاتينية، من حيث الحجم والنطاق وعدد الشركات المخصخصة. لقد شجعت أزمة الدين في عام 1982 الحكومة المكسيكية على إصلاح اقتصادها، حيث كان في هذه الدولة حينها 1155 مؤسسة مملوكة للدولة، تشكل 14 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. بحلول عام 1988، كانت الحكومة قد باعت 150 شركة، وصفّت 260 شركة، ودمجت 400 شركة أخرى. وبحلول عام 1994، انخفض عدد الشركات المملوكة للدولة إلى ما يزيد عن 200 شركة قليلاً. ووجدت دراسة تجريبية للبنك الدولي أن هناك زيادة في متوسط الربحية بلغت 40 بالمائة، تم قياسها بنسبة الدخل التشغيلي إلى المبيعات، نتجت عن زيادة الإنتاجية وارتفاع الأسعار. وكانت معظم عمليات التخصيص الناجحة في المكسيك في مجالي الاتصالات والنقل الجوي، لكن قطاع الاتصالات المخصص لم يواجه إلا منافسة محدودة، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار للخدمة النهائية.

حظيت المكسيك بواحدة من أكبر برامج التخصيص في أمريكا اللاتينية، من حيث الحجم والنطاق وعدد الشركات المخصخصة.

2. الأردن، مثال من المنطقة:

يشير تقرير للبنك الدولي إلى أن تجربة التخصيص في الأردن التي جرت بين عامي 1998 وعام 2008، أدت إلى تحقيق عدد كبير من الفوائد والمزايا للمجتمع. عمدت الحكومة إلى تخصيص 14 مؤسسة مملوكة للدولة في مجالات الاتصالات، والنقل الجوي، والكهرباء، وقطاعات أخرى، مما تسبب في جلب إيرادات حكومية بقيمة 2,4 مليار دولار، ساعدت على خفض الدين الحكومي من نسبة 100 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى 60 بالمائة عام 2008. وشهدت الشركات التي تم تخصيصها، زيادة في الاستثمارات بلغت قيمتها 1 مليار دولار، تمثل 11,4 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2001 و2007، مع انخفاض محدود في العمالة، والذي تم تعويضه بنحو 25 ألف وظيفة جديدة في قطاعي تقنية المعلومات و الاتصالات في المدى المتوسط. وتشير تجربة الأردن إلى توفر عدد من الممارسات الجيدة، مثل المستوى الرفيع من الالتزام من قبل الحكومة، والتفويض التشريعي الكافي، والتنسيق الجيد بين الجهات الحكومية والذي ساعد على تفادي تضارب المصالح.

في الأردن، عمدت الحكومة إلى تخصيص 14 مؤسسة مملوكة للدولة، مما ساعد على خفض الدين الحكومي من نسبة 100 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إلى 60 بالمائة عام 2008.

التوقعات المستقبلية

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يدعم برنامج التخصيص مجموعة من الأهداف المستقبلية لرؤية المملكة 2030، والمبادرات الاخرى لبرنامج تحقيق الرؤية، وبصفة خاصة برنامج التحول الوطني 2020 (شكل 11).

برنامج التخصيص سيساعد وزارة الصحة ووزارة التعليم، على تحقيق عدد من الأهداف المنوطة بهما حسب برنامج التحول الوطني 2020.

على سبيل المثال، هناك عدد من أهداف برنامج التحول الوطني 2020 المنوطة بوزارة الصحة، تقع في نفس الوقت ضمن مبادرات برنامج التخصيص الرئيسي. وكما هو مبين في جدول 5، فإن أحد مبادرات برنامج التخصيص الرئيسية هو تحسين الخدمات الصحية، وهذه المبادرة مدرجة في قائمة أهداف برنامج التحول الوطني لوزارة الصحة، والتي سيتحقق إنجازها من خلال زيادة دور القطاع الخاص في إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية من 25 بالمائة إلى 35 بالمائة بحلول عام 2020.

إضافة إلى ذلك، فإن برنامج التخصيص مصمم للتفاعل مع بعض أهداف برنامج التحول الوطني 2020 المنوطة بوزارة التعليم، وذلك من خلال مبادرة المدارس المستقلة (نص مظلل 1)، وكذلك عبر زيادة نسبة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية.

من بين برامج تحقيق الرؤية، يتفاعل برنامج التخصيص مع برنامج تطوير القطاع المالي وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة في عدد من الجوانب.

علاوة على ذلك، برنامج التخصيص معد أيضاً للتفاعل مع عدد من برامج تحقيق الرؤية الأخرى، خاصة مع برنامج تطوير القطاع المالي، ويأتي هذا التفاعل عبر عدد من الأهداف. أولاً، يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى تطوير أسواق مالية عميقة، من خلال زيادة عدد الاكتتابات العامة وإدراج الأوراق المالية. ثانياً، يشجع برنامج تطوير القطاع المالي على تخصيص المزيد من المؤسسات الحكومية من خلال الاكتتاب العام، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة كفاءة أسواق المال المحلية. ثالثاً، يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى تخصيص نظام "ساما" للدفع (سداد)، وذلك من خلال زيادة الابتكار وتشجيع التنافسية في القطاع المالي. أخيراً، يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى العمل بصورة لصيقة مع المركز الوطني للتخصيص، وصندوق الاستثمارات العامة، ولجان التخصيص في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لتخصيص عدد من المؤسسات الحكومية، من خلال إعداد وصياغة إطار تشريعي رئيسي.

وختاماً، كذلك سيكون هناك تفاعل بين برنامج التخصيص وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة. وبما أن التخصيص يساعد على تحقيق أكبر قدر من الإيرادات من الأصول المملوكة للدولة؛ فمن المتوقع أن ينظر كلا البرنامجين (التخصيص وصندوق الاستثمارات العامة)، وفي آن واحد، إلى الأصول المملكة للدولة المستهدفة بعملية التخصيص.

شكل 9: الإيرادات المالية المتحققة من التخصيص على مستوى العالم، 1988 – 2016

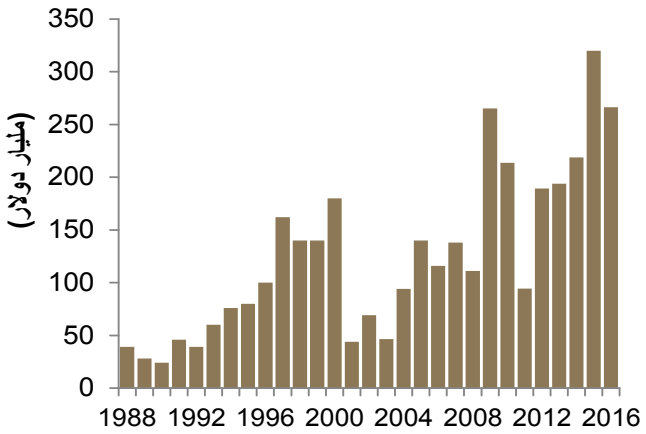

شكل 10: قيمة صفقات التخصيص في الدول النامية، حسب المنطقة، 1988 – 2008*

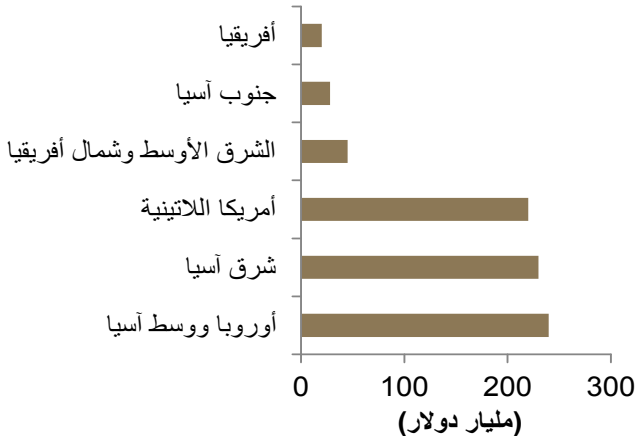

* هذه البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات التخصيص في البنك الدولي، وقد انقطعت عام 2008، ولا تتوفر بيانات موحدة أخرى.

شكل 11: برنامج التخصيص ورؤية 2030

شكل 12: برنامج التخصيص، وأهداف زيادة الإيرادات في برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية 2030

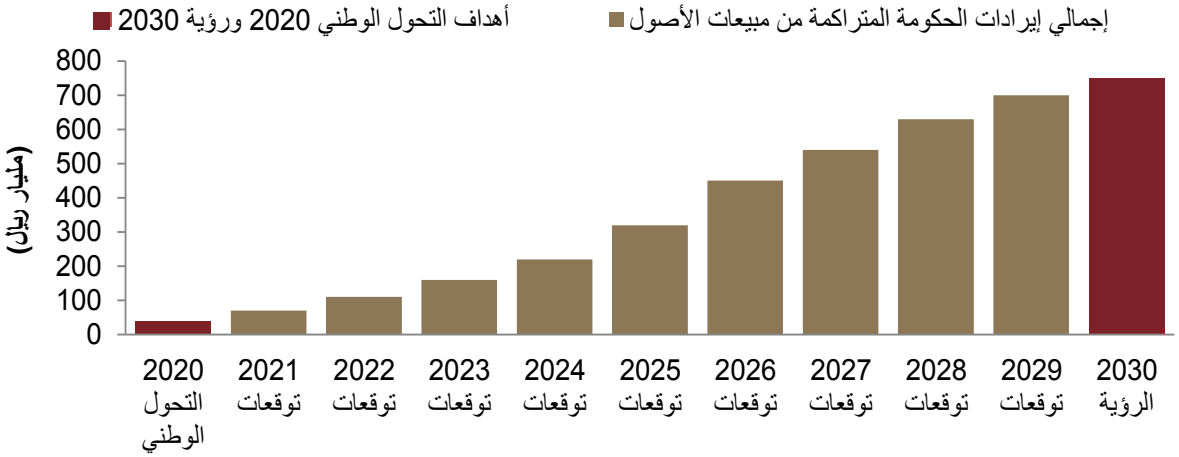

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من مصادر إحصائية محلية وعالمية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك، كالهيئة العامة للإحصاء، وتداول، ووزارة الخدمة المدنية، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة الأنكتاد، وموقع برايفتايزيشن بارومتر، ومصادر أخرى.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/ إجراءات في المستقبل.